الشموع تضيء منازل اليمنيين بـ 4 مليارات ريال

قفزت مبيعات الشموع ووسائل الاضاءة البديلة لأعلى مستوى لها بنحو 4 مليارات ريال بعد تداول غير مسبوق لها في الأسواق الأسبوعين الماضيين التي سبقت عيد الأضحى المبارك ولاتزال تحقق مبيعات متواصلة مع استمرار انطفاءات الكهرباء لساعات طويلة بشكل يومي بعد عودة عملية تخريبها يوم أمس.

وتحتل الشموع التي ارتفعت أسعارها بنسبة 200% مساحة بارزة في رفوف المحلات التجارية ، نتيجة الاقبال الكثيف على شرائها من قبل المواطنين والذي أدى إلى ارتفاع أسعارها ووصول سعر الشمعة الواحدة إلى ما يقرب من 100 ريال.

ويصل معدل الاستهلاك اليومي للشموع بحسب افادات الكثير من المستهلكين والباعة وأصحاب المحلات التجارية إلى حوالي خمس شمعات في اليوم كحد أدنى بنحو 500 ريال بالاضافة إلى الاستعانة بأدوات الاضاءة الأخرى البديلة المستوردة من الصين والتي تنتشر في الأسواق بأشكال وأحجام وألوان وسعات مختلفة.

استطلاع / محمد راجح

يفترش احد الباعة المتجولين احد الأرصفة في شارع علي عبد المغني بمنطقة التحرير لبيع الشموع بصورة غير مألوفة لم يعتدها المارة هذه الأيام الذي تمر فيه الأسواق بانحفاض وركود تام بعد عيد الأضحى المبارك الذي استهلك معظم مدخرات المواطنيين لتلبية احتياجاته ومتطلباته ، لكنهم أصبحوا مجبرين على وضع هذه السلعة في طليعة اهتماماتهم وعلى رأس أولوياتهم ومتطلباتهم المنزلية اليومية.

وتتكدس أمام هذا البائع بسام عبدالله كميات كبيرة من الشموع التي تلاقي رواجاً كبيراً وإقبالاً واسعاً من المواطنين على شرائها بشكل يومي.

مصدر رزق

بحسب بسام فإن رواج هذه السلعة نتيجة انطفاءات الكهرباء بشكل متواصل وفر له ولأمثاله من الباعة المتجولين المنتشرين في أغلب المناطق والشوارع مصدر رزق يومي وهامش ربح مناسب لم يعد باستطاعتهم كباعة متجولين إيجاده في العديد من السلع والبضائع التي اعتادوا بيعها في الأرصفة والأسواق.

وينفق اليمنيون طبقاً لتقديرات رسمية أكثر من4 مليارات ريال على الشموع ووسائل الإضاءة البديلة وتدل المؤشرات على ارتفاع هذا الرقم لأضعاف بسبب الوضع الحالي الذي يمر به المواطن اليمني الذي يرزح منذ فترة تحت ظلام دامس نتيجة انطفاءٍ الكهرباء بشكل متواصل يومياً.

رواج

لم تشهد سلعة في الأسواق المحلية مثل هذا الاهتمام والطلب السخي عليها كما تشهده الشموع خلال الفترة الحالية بسبب الانطفاءات المتواصلة للكهرباء واضطرار المواطنين للبحث عن وسائل بديلة للإضاءة.

ويقول عبدالله الاسودي صاحب محل تجاري لبيع المواد الغذائية والاستهلاكية ان الشموع ومختلف أدوات الإضاءة البديلة أصبحت من أهم المتطلبات اليومية للمواطنين وتتصدر هذه المادة طبقا للأخ عبدالله السلع الأكثر رواجاً وطلباً ومبيعاً واستهلاكاً لم تعرفه أي سلعة سواءً استهلاكية أو غذائية حيث ارتفعت أسعارها بأكثر من أربعة أضعاف ووصول الباكت أو اللفة الواحدة التي تحتوي على خمسة شموع إلى أكثر من 500 ريال.

ويتركز اهتمام المواطنين بشكل كلي حاليا على توفير الإضاءة لمنازلهم وأعمالهم وأنشطتهم.

وتقدر إحصائية رسمية ارتفاع إنفاق الأسر اليمنية على الشموع ووسائل الإضاءة البديلة إلى أكثر من 4 مليارات ريال ترجح المصادر ارتفاع هذا الرقم خلال الفترة الراهنة التي تشهد إقبالاً كبيراً على هذه السلع والإنفاق اليومي عليها من قبل المواطنين.

نفاذ

بحسب تجار وأصحاب بقالات وسوبر ماركت فأنهم متفاجئون من مستوى الإقبال على وسائل الإضاءة البديلة وفي طليعتها الشموع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها ونفاذ كميات كبيرة منها نتيجة الاستهلاك اليومي الضخم لها.

ويشير رمزي الحاج صاحب بقاله إلى احتلال الشموع لصدارة اهتمامات المواطنين ومبيعاتهم اليومية بالرغم من اكتساح الأسواق لأصناف مختلفة من أدوات ووسائل الإضاءة الصينية وغيرها.

ويقول أن ذلك أدى لظهور العديد من الأساليب الاستغلالية من قبل التجار المستوردين لهذه السلعة التي لم تكن مهمة في يوم ما أو تحظى بأي رواج أو إقبال واهتمام الناس بهذه الصورة.

وتعاني الأسواق من بروز عملية احتكار واضحة وواسعة لهذه السلعة واستغلال تجاري كبير نظراً للوضعية الصعبة للمواطن اليمني جراء الانطفاء اليومي المحير والغامض للكهرباء حيث تنتشر في الأسواق عشرات الأنواع من الشموع التي يشكو المواطنون من رداءة اغلب هذه الأصناف وذوبان الشمعة بسرعة فائقة وبالتالي زيادة كميات الاستهلاك والإنفاق اليومي على شرائها.

أزمة

أصبحت الكهرباء هم يومي للمواطن اليمني وإحدى أهم الأزمات التي يعيشها خلال الفترة الراهنة وألحقت أضراراً بالغة بالحياة المعيشية للمواطنين واثرت على العديد من الاعمال والمشاريع والأنشطة المختلفة، ويشكو المواطنون بمرارة من الفوضى التي تعيشها الأسواق والارتفاعات المتواصلة للأسعار والمعاناة اليومية في البحث عن البترول والديزل للمواطنين المعتمدين على المولدات كوسيلة رئيسية للاضاءة ،وكذا زيادة الإنفاق على العديد من المتطلبات الضرورية كتوفير المياه والأهم شراء وسائل الإضاءة البديلة.

وتتجسد المعاناة بشكل أكبر في انطفاءات الكهرباء لساعات طويلة وما تخلفه من خسائر متعددة في الحياة المعيشية اليومية والممتلكات والأعمال والأشغال والمهن.

وترزح العاصمة صنعاء ومختلف المدن الرئيسية منذ فترة تحت الظلام الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية على المواطنين جراء هذه الوضعية الصعبة.

تحت المجهر

فشل إدارة موارد الدولة

في حال بقيت رؤوس الأموال والاستثمارات اليمنية الضخمة خارج وطنها في أنحاء شتى من العالم والى ما لا نهاية سوف يساهم كثيراً في بقاء الاقتصاد الوطني هشاً وضعيفاً وهذا ما قد صنف به الاقتصاد اليمني وفقا للمعايير الدولية بأنه الحلقة الأضعف من بين الاقتصادات العربية والعالمية وضمن أفقر عشر دول في العالم رغم أن تحويلات المهاجرين في بعض دول العالم النامي والفقير تعد هي احد الموارد الرئيسية المهمة لتلك البلدان.

وقد يتبادر إلى الأذهان سؤال فحواه أين يكمن هذا الضعف؟ ففي اعتقادي أن هذا الضعف يتمثل في: فشل الدولة وعدم استطاعتها وقدرتها في إدارة موارد الدولة واستيعاب مواردها المالية المحلية والخارجية واستغلال ثرواتها الطبيعية بالشكل الصحيح سواءً أكان ذلك على مستوى التمويلات الخارجية كالقروض والمساعدات أو لدى قطاعها المصرفي لتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها محليا ودولياً وفي سبيل تحقيق مستوى معين من الاستقرار والرفاة الاجتماعي بالشكل الذي يتناسب وحجم هذه الثروات وفي إدارة موارد الدولة المالية والاقتصادية الهائلة.

ومن أبسط الأمثلة المهمة على ذلك ما تقوم به البنوك التجارية اليمنية وفروع البنوك الأجنبية وبعض المؤسسات الحكومية مثل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد المدنية والعسكرية لاستثمار ما لديها من أموال وفوائض مالية لدى البنك المركزي وفي البنوك بشكل سندات وأذون الخزانة والتي وصلت قيمتها في نهاية فبراير2013م الى نحو أكثر من تريليون وخمسمائة مليار ريال للحصول على عوائد ماليه مجزيه وصلت نسبه الفائدة فيها إلى نحو أكثر من 30% عند بداية الإصلاح الاقتصادي 1996م وتراجعت تدريجياً إلى أن وصلت إلى نحو 15% عند بداية العام الجاري 2013م فكل هذه النسب تعد من الفوائد العالية جداً وفقاً لنسب الفوائد المتعارف عليها دولياً. لذا فإن استمرار العمل بنظام رفع أسعار الفائدة دون خفضها إلى المستويات المعقولة والمعروفة دوليا سوف يحرم كثيراً من القطاعات الاقتصادية في البلاد وعلى وجه الخصوص القطاعات الإنتاجية من الولوج في أي استثمارات جديدة مفيدة كما هو الحال القائم اليوم إذ يعتقد أصحاب رؤوس هذه الأموال أن استثماراتهم في مجال سندات وأذون الخزانة بهذا المستوى العالي من الربحية قد أبعد أموالهم عن شبح المخاطرة بها في قطاعات اقتصادية ذات أرباح ضئيلة قد يعرضها للخسائر مرة أخرى.

احمد سعيد شماخ

لذ ينبغي أن تكون هناك شركات ومؤسسات صناعية وزراعية وإنتاجية وتجارية وأسواق مالية تتكامل فيما بينها، يطرح فيها العديد من الأسهم والسندات والأدوات المالية الأخرى في السوق المالية اليمنية لاستثمار هذه الأموال في قطاعات تنافسيه صناعية وزراعية منتجة وواعدة،فاليمن يمتلك كثيراً من الثروات البحرية والمنجمية والزراعية والسياحية،التي سوف تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتقوية العملة المحلية الريال وتشغيل كثير من القوى الوطنية العاطلة في البلاد التي وصلت نسبتها إلى أكثر من 60% وفقر تتراوح نسبته أيضا ما بين 50-60% 2011 – 2012م والغريب في الأمر أن هذا يحدث في بلد يعد من أغنى البلدان في المنطقة العربية بثرواته الطبيعية المتنوعة في البر والبحر وبما يمتلكه أيضاً من موروث ثقافي وحضاري وموارد بشرية والذي يمكن أن يعيش فيه اليمنيون جميعاً بين أهليهم وفي وطنهم معززين مكرمين وفي رفاه اجتماعي أفضل من بين نظرائهم العرب بعيدين عن الغربة والمهانة ولابتزاز من الكفيل أو الغفير والأمير في حال وجود الإرادة والإدارة القوية من قبل الدولة والمجتمع نفسه لإصلاح بلادهم وترتيب أوضاعهم وأحوالهم ترتيبا صحيحا واستغلال ثروات الوطن لصالح البلاد والعباد،وليس لصالح أشخاص أو عشائر معينة فالأرض اليمنية هي بلاد عذراء واعدة بالخير والعطاء لم تستغل ثرواتها بعد فهي بلاد النفط والغاز والعسل وهي بلاد المعادن الثمينة كالذهب والفضة والأحجار الكريمة واليمن هي دولة بحرية ذات شريط ساحلي طويل يمتد لأكثر من 2500 كيلو متر مربع يتواجد فيه نحو أكثر من 465 نوعاً بحرياً وهي أيضا بلاد السياحة والحضارة والتاريخ، فأين نحن من ذلك وهذه كلها أمور لا تتطابق أو تتوافق ومستوانا المعيشي القائم اليوم.

فيما العرض لنقدي يرتفع إلى 3007.8 مليار ريال

251.8 مليون دولار حصة الحكومة من الصادرات النفطية في أغسطس الماضي

تقرير أحمد الطيار

قال البنك المركزي اليمني أن حصة الحكومة من إجمالي كمية الصادرات النفطية خلال أغسطس الماضي بلغت 2,19 مليون برميل بقيمة 251,8 مليون دولار مقارنة مع 2,10 مليون برميل في نهاية شهر يوليو 2013م بقيمة 231,24 مليون دولار (حيث معدل سعر البرميل 110,07 دولار / للبرميل).

وأضاف البنك المركزي في احدث تقاريره عن التطورات الاقتصادية وتنفرد "الثورة" بنشرها إن الإنتاج النفطي المخصص للاستهلاك المحلي بلغ في أغسطس الماضي 1,49 مليون برميل ونتيجة لانخفاض كميات الإنتاج الموجهة للاستهلاك المحلي اضطرت الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من المشتقات النفطية لمواجهة الطلب المتزايد على المشتقات النفطية وذلك عن طريق الاستيراد من الخارج ويقوم البنك المركزي بتغطية قيمة تلك الواردات من المشتقات النفطية التي يتم شراؤها عبر شركة مصافي عدن حيث بلغت ما قيمته 195,5 مليون دولار خلال شهر أغسطس 2013م .

وأشار البنك إلى أنه قام بتوفير النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد المشتقات النفطية وبمبلغ يصل إلى 1790,2 مليون دولار من بداية العام وحتى نهاية شهر أغسطس 2013.

ولفت إلى أن حصة الحكومة من النفط الخام الموجهة للاستهلاك المحلي قد تأثرت بشكل كبير جدا بالتوقفات التي نتجت عن الأعمال التخريبية لأنبوب النفط الخام .

كما كشف البنك المركزي اليمني أن العرض النقدي ارتفع في اليمن من 2982,5 مليار ريال في نهاية شهر يوليو 2013م إلى 3007,8 مليار ريال في أغسطس الماضي بارتفاع قدره 25,4 مليار ريال وبنسبة 0,8% مقارنة مع ارتفاع مقداره 92,2 مليار ريال ومع نسبة 3,2 % خلال الشهر الماضي.

وقال البنك إن شبه النقد ارتفع بمقدار 27,3 مليار ريال فيما انخفض النقد بمقدار 1,0 مليار ريال في أغسطس 2013م ،مشيرا إلى أن العرض النقدي كان فقد بلغ 2610,8 مليار ريال في أغسطس 2012م.

ولفت إلى أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي 1466,3 مليار ريال في أغسطس 2013م ما يعادل 6823,4 مليون دولار مقارنة مع 1446,4 مليار ريال في يوليو 2013م أو ما يعادل 6730,7 مليون دولار بارتفاع قدره 19,9 مليار ريال وبنسبة 1,4 %.

وقال البنك أن صافي المطالبات على الحكومة ارتفع بمقدار 72,4 مليار ريال في أغسطس حيث سجل رصيدا مدينا مقداره 1650,8 مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين مقداره 1578,4 مليار ريال في نهاية الشهر السابق ،وكان الموقف في أغسطس 2012م رصيدا مدينا بمبلغ 1238,6 مليار ريال.

خلال النصف الأول

ارتفاع الموارد المالية لحضرموت إلى 5.4 مليار ريال

المكلا/ /أحمد محمد بن زاهر

بلغ إجمالي الموارد المالية لمحافظة حضرموت خلال النصف الأول من العام الجاري 2013م «خمسة مليارات و498 مليوناً و047 ألف ريال» بزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2012م وقدرها «903 ملايين و498 ألف ريال.

وأوضح الأخ/أنور عوض الجعيدي مدير عام مكتب وزارة المالية بساحل حضرموت لـ«الثورة» أن الإيرادات المركزية بلغت «4 مليارات و700 مليون و324 ألف ريال» خلال النصف الأول من العام الحالي 2013م بزيادة عن الفترة المقابلة من عام 2012م بمقدار (819 مليوناً و589 ألف ريال» بنسبة زيادة بلغت (21%)، فيما بلغت الإيرادات المحلية خلال نفس الفترة (249 مليوناً و151 ألف ريال) بنسبة زيادة عن الربط بلغت 3% ويفارق زيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2012م بلغ (78 مليوناً و254 ألف ريال) وبنسبة زيادة بلغت (46%).. وأضاف:إن الإيرادات المشتركة بلغت خلال نفس الفترة مبلغ (204 ملايين و285 ألف ريال) وبنسبة نقص عن الربط بلغت (32%). لافتا إلى أن إيرادات مكتب الجمارك بلغت (430 مليوناً و642 ألف ريال) وبزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2012م بمقدار (10 ملايين و943 ألف ريال) بنسبة زيادة بلغت (3%)..فيما بلغت إيرادات ضرائب كبار المكلفين مبلغ (مليارين و586 مليوناً و338 ألف ريال).. بزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2012م بمقدار (503 ملايين و025 ألف ريال) بنسبة زيادة بلغت (24%) كما أن إيرادات مكتب الضرائب بلغت (ملياراً و631 مليوناً و214 ألف ريال) بنسبة نقص عن الربط بـ"20%" وبزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2012م بمقدار "276 مليوناً و698 ألف ريال وبنسبة زيادة بلغت 20% فيما بلغت إيرادات باقي الجهات الأخرى مبلغ 52 مليوناً و734 ألف ريال بزيادة عن الفترة المقابلة بلغت 27 مليوناً و249 ألف بنسبة زيادة بلغت 107%.

وأكد الجعيدي أن الزيادة عن الفترة المقابلة في الموارد المركزية تعود إلى الجهود التي بذلتها كافة مكاتب المالية والضرائب والجمارك.. أما فيما يخص أسباب العجز في الموارد المشتركة عن الربط فتعود إلى عدم قيام الجهات المختصة المناط بها تحصيل الموارد بعملية المتابعة وبذل الجهود المطلوبة في تحصيل تلك الموارد .. بالإضافة إلى عدم قيام المجالس المحلية بالمديريات بالدور المناط بها في عملية الإشراف والرقابة.